

Distr.: General
25 July 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ١٣٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

التقرير المرحلي العاشر والنهائي عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير الأمين العام

موجز

التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هو التقرير النهائي الذي يلخص التقدم المحرز والتحديات التي وُوجهت أثناء إضفاء الطابع المؤسسي على امتثال المعايير المحاسبية الدولية في الأمم المتحدة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل. ويناقش التقرير التقدم المحرز في الأمم المتحدة فيما يتعلق بكل ركيزة من الركائز الخمس لاستدامة المعايير المحاسبية الدولية، ويبين التوقعات لمواصلة الاستدامة.

وقد أنجزت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأربع والعشرون كلها تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية بنجاح، وهي تتلقى باستمرار آراءً غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات. وتشهد هذه النتائج على ما لدى منظومة الأمم المتحدة من مقدرة مكنتها من تحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية حتى الآن، مع استمرار تطور المعايير من أجل تحسين نوعية الإبلاغ المالي، الأمر الذي يعزز الشفافية والمساءلة.



أولا - مقدمة

١ - في عام ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٨٣/٦٠، على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل عرض البيانات المالية للأمم المتحدة. ومنذ عام ٢٠٠٨، قدم الأمين العام تقارير مرحلية سنوية إلى الجمعية العامة (A/62/806 و A/64/355 و A/65/308 و A/66/379 و A/67/344 و A/68/351 و A/69/367 و A/70/329 و A/71/226) بشأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية.

٢ - ويقدم هذا التقرير، باعتباره التقرير النهائي، عرضا موجزا للتقدم المحرز والتحديات التي صودفت أثناء إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير المحاسبية الدولية وما يتصل بها من الأنشطة المتعلقة بالاستدامة المضطلع بها في الأمم المتحدة وعلى نطاق منظومة الأمم المتحدة ككل، خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

٣ - ويعرض التقرير المعلومات المستجدة عن الأنشطة الجارية التي تم تحديدها باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية على الأمد الطويل. ويرد في الفرع الثاني أدناه وصف التقدم المحرز في الأمم المتحدة، يليه وصف التقدم المحرز على نطاق المنظومة في الفرع الثالث، ويتناول الفرع الرابع التوقعات. أما الفرع الخامس، فيتضمن التدابير المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

ثانيا - تحقيق الاستدامة في الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

ألف - استعراض عام

٤ - كما يتبين في الشكل الوارد أدناه، أصبح مشروع الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية في مرحلته النهائية: أي مرحلة ما بعد التنفيذ والاستدامة. وعلى النحو المبين في خطة استدامة المعايير المحاسبية الدولية التي وافقت عليها اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية وأقرتها لجنة الإدارة في عام ٢٠١٥، سينتهي المشروع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

جيم - إدارة المخاطر

المخاطر التي سبق تحديدها

- ٩ - كما ورد في التقرير المرحلي التاسع للأمين العام (انظر A/71/226، الفقرات ١١-١٥)، لا يزال مشروع المعايير المحاسبية الدولية يواجه ثلاثة مخاطر. والخطر الأول الذي تم تحديده هو عدم كفاية المعارف والعمليات الموثقة في مجال إدارة الممتلكات، وقد أثر ذلك على المحاسبة المتعلقة بالأصول. وجرى تدارك هذا الخطر بعقد حلقات عمل تدريبية في مواقع متعددة، شارك فيها أكثر من ١٥٠ موظفاً من ٣٥ مركز عمل.
- ١٠ - وجرى تدارك الخطر الثاني، وهو الانتقال من النظم القديمة المتعددة إلى نظام أوموجا، باستثناء عنصر واحد هو: نقل البيانات من نظام غاليليو، إلى نظام أوموجا، وهو على المسار الصحيح نحو الانتهاء بحلول ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ويشارك فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية بنشاط في مشروع وقف تشغيل نظام غاليليو ويقوم بتتبع هذا الخطر.
- ١١ - أما الخطر الثالث فيرتبط بعدم توافر المعلومات المنبثقة عن المعايير المحاسبية الدولية اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالإدارة، أو باستخدام تلك المعلومات دون المستوى الأمثل أو عدم الدقة في استخدامها. وفي حين أن المنظمة ستحتاج إلى مزيد من الوقت لتعلم كيفية الاستفادة الكاملة من المعلومات الغنية التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية، فإنها بدأت استخدام تلك المعلومات في اتخاذ القرارات. فعلى سبيل المثال، سلطت المعايير المحاسبية الدولية الضوء على ضخامة الالتزامات القائمة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وبدأت المنظمة تمويل هذه الالتزامات ذات الصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

الأخطار المحددة حديثاً

- ١٢ - إن إضفاء الطابع المؤسسي على المعايير المحاسبية الدولية استناداً إلى ركائز الاستدامة الخمس، المبينة في التقرير المرحلي التاسع، يتوقف على توافر الموارد الكافية للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالاستدامة.
- ١٣ - وقد أكدت الخبرة المكتسبة خلال الفترات المالية الثلاث التي انقضت منذ إعداد أول بيانات مالية وفق المعايير المحاسبية الدولية في عام ٢٠١٤، واستعراض المهام المتبقية لفريق المعايير المحاسبية الدولية أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية أدى إلى زيادة دائمة في عبء عمل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات الذي يشمل مهاماً لم تكن تؤدّى في الماضي. وعلاوة على ذلك، فإن تعقيد هذه المهام يتطلب قدراً من الخبرة التقنية أكبر من المعتاد. ويؤدي ذلك بدوره إلى ضرورة تعزيز الموارد المتاحة وزيادة القدرة على تلبية الطلبات المتزايدة.
- ١٤ - وقد ازداد تعقيد المعلومات المالية المقدمة للمراجعة في متن البيانات المالية وفي الملاحظات عليها بدرجة كبيرة مقارنة بالمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، الأمر الذي يتطلب أساليب عمل أكثر تفصيلاً ومزيداً من الرصد لضمان تعزيز الضوابط ومواصلة تفعيلها من أجل الوفاء بمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية فضلاً عن متطلبات مراجعي الحسابات.
- ١٥ - وباعتماد المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا، كان على موظفي الشؤون المالية أن يتحولوا من خبراء عمليات محليين إلى خبراء عمليات عالميين لدعم المكاتب والبعثات التي تحتاج إلى توجيهه المحاسبي العام أو توجيهه المتعلق بالنظم بشأن معاملات معينة. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن فريق

المعايير المحاسبية الدولية يدعم ١٣ من الكيانات التي تقدم التقارير^(١)، وليس المجلدين الأول والثاني فقط من البيانات المالية للأمم المتحدة.

١٦ - وكما جاء في التقرير المرحلي التاسع، يجب تعميم عدد من الأنشطة البالغة الأهمية داخل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لدعم استدامة المعايير المحاسبية الدولية في الأمم المتحدة. ولهذا السبب، تجدر الإشارة إلى أنه يقترح استمرار الوظائف المرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية من أجل المحافظة على الهيكل الأساسي الذي سيضطلع بالجزء الذي كان يؤديه فريق المعايير المحاسبية الدولية من تلك الأنشطة الحاسمة والذي لا يمكن استيعابه في حدود الموارد المتاحة.

١٧ - ومن المخاطر المحددة حديثاً انخفاض القدرات وفقدان المهارات التقنية المتخصصة بسبب إلغاء الوظائف المرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية. ولا بد من قدرات كافية للاضطلاع بالأنشطة التالية المتعلقة باستدامة المعايير المحاسبية الدولية:

(أ) تنسيق تفسير وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية الجديدة اللذين قد لا يتسقان فيما بين الكيانات الثلاثة عشر المقدمة للتقارير، مما يؤدي إلى التطبيق المتسق داخل الأمانة العامة وبالتالي إلى اتساق المعلومات المالية وإمكانية مقارنتها، مما يعتبر إحدى الفوائد الرئيسية للمعايير المحاسبية الدولية. فالافتقار إلى الدعم المركزي قد يؤدي إلى بناء القدرات محلياً في كل كيان بمستويات متفاوتة من الخبرات اللازمة لمعالجة قرارات السياسة المعقدة بشأن المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتنظيمه. وسيكون من الصعب الدفاع عن عدم الاتساق بين الكيانات وسيزيد من مخاطر صدور تحفظات عن مراجعة الحسابات؛

(ب) التعامل بشكل مناسب مع التغييرات اللازمة لترجمة هذه المعايير الجديدة أو المستكملة في إطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتوجيهات المؤسسية والمواد التدريبية الصادرة عن الأمم المتحدة، فضلاً عن معالجة التغييرات في نظام أوموجا. وسيعرض الافتقار إلى القدرات للخطر امثال الكيانات الثلاثة عشر المقدمة للتقارير للمعايير المحاسبية الدولية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى توصل مراجعة الحسابات إلى نتائج سلبية وصدور تحفظات عنها؛

(ج) تنفيذ بيان الرقابة الداخلية الذي أوصى به مجلس مراجعي الحسابات، باتباع نهج عملي مصمم حسب عمليات الأمم المتحدة. وسيؤثر عدم كفاية القدرة على استدامة المعايير المحاسبية الدولية تأثيراً سلبياً على بيان الرقابة الداخلية؛

(د) دعم البعثات في أعقاب تنفيذ محاسبة الأصول في نظام أوموجا، المقرر في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ومن المهم الإشارة إلى أن القدرات الحالية غير كافية لمعالجة الملاحظات المتعلقة بمراجعة الحسابات والصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية فيما يتعلق بإدارة الممتلكات والمحاسبة، ولتقديم دعم كبير في نفس الوقت إلى البعثات في مرحلة ما بعد التنفيذ.

(١) تُصدر الأمم المتحدة ١٣ بياناً من البيانات المالية، على النحو التالي: المجلد الأول (الأمم المتحدة)، والمجلد الثاني (عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام)، ومركز التجارة الدولية، وجامعة الأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ولجنة الأمم المتحدة للتعويضات، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمحاكم (الآلية الدولية لتصفير الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة)، وحساب ضمان الأمم المتحدة.

دال - استدامة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٨ - على النحو المبين بالتفصيل في التقرير المرحلي الثامن (A/70/329) وفي التقرير المرحلي السابق، جرى تحديد خمسة عناصر رئيسية تُعتبر الركائز الأساسية في إطار الجهود المبذولة لتحقيق استدامة المعايير المحاسبية الدولية. وتشمل هذه الركائز إدارة الفوائد المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز الضوابط الداخلية المؤدية إلى إصدار بيان الرقابة الداخلية؛ وإدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية؛ وتعزيز نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري لإجراءات المحاسبة والإبلاغ الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية؛ والتدريب وتنمية المهارات. وترد فيما يلي الخطوط العريضة للتقدم المحرز في كلٍ من هذه الركائز والنتائج المحققة حتى الآن.

١ - إدارة الفوائد المتحققة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

١٩ - دخلت الأمم المتحدة سنتها الثالثة على التوالي من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية كمعاييرها المحاسبية. ومنذ بداية العملية، تلقت المنظمة رأياً غير مشفوع بتحفظات في كل سنة. وذلك إنجاز كبير ودليل واضح على أنها تتماشى مع أفضل الممارسات، مما يزيد بدوره ثقة الدول الأعضاء والجهات المانحة بخضوعها للمساءلة وبممارساتها السليمة في مجال الإدارة المالية. فالتقارير الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية عن المركز المالي والأداء المالي للمنظمة أصبحت، وبصورة متزايدة، أساساً متيناً لاتخاذ قرارات الهيئات الإدارية.

٢٠ - وعرض التقرير المرحلي التاسع التأثير الإيجابي للمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك تأثيرها على إدارة الأصول والخصوم، وتوافر معلومات شاملة عن التكاليف، والتطبيق المتسق للمعايير وما يتصل بذلك من إجراءات في بيئة العمليات الميدانية ومساءلة الموظفين المسؤولين عن العمليات ذات الصلة بالبيانات المالية. واعتُبر أن العملية المخصصة للإبلاغ عن الفوائد خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق قد حققت الغرض المنشود منها وهو تأكيد وجود هذه الفوائد، ولذلك قررت اللجنة التوجيهية للمعايير المحاسبية الدولية دمج الإبلاغ عن الفوائد مع عملية الإبلاغ بالبيانات المالية في المستقبل.

٢١ - وتمشياً مع طلب الجمعية العامة الحصول على مزيد من المعلومات عن الفوائد المحددة التي تعزى إلى المعايير المحاسبية الدولية، ترد فيما يلي المجالات الرئيسية المحددة في هذا الصدد.

تحسين إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات

٢٢ - تقتضي المعايير المحاسبية الدولية الاعتراف بالممتلكات والمنشآت والمعدات في بيان الميزانية العمومية. وبمقتضى هذه المعايير، تعترف الأمانة العامة الآن بالممتلكات والمنشآت والمعدات في بياناتها المالية، مما أدى إلى تحسين فهم ما يلي: الأصول المملوكة وفترة صلاحيتها المتبقية، مما يمكّن الأمم المتحدة من تحسين التخطيط للاحتياجات الرأسمالية القادمة؛ والممتلكات والمنشآت والمعدات التي تم الحصول عليها عن طريق عقود الإيجار التمويلي؛ والقيود المفروضة على استخدام الممتلكات والمنشآت والمعدات؛ والتكاليف المقدرة للحفاظ على الهياكل الأساسية من خلال قيد الاستهلاك السنوي.

٢٣ - وتتوافر قيمة التبرعات العينية المقدمة من الدول الأعضاء التي تتيح استخدام الأماكن مجاناً ويمكن إدماجها في عملية التخطيط.

تحسين إدارة المخزون

٢٤ - في ظل المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، لم تكن الأمم المتحدة تعترف بالمخزون (مثل حصص الإعاشة والمياه والوقود وقطع الغيار والمواد الاستهلاكية واللوازم الأخرى التي تحتفظ بها بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ والمنشورات) في بيان المركز المالي. أما في ظل المعايير المحاسبية الدولية، فإن الأمم المتحدة تفهم حجم المخزون المحتفظ به ومدى تقادمه فهما أفضل، مما أدى إلى تحسين الإشراف وإدارة اللوجستيات (مثل تحسين تقييم المخزونات البطيئة التحرك والمتقادمة وإعداد خطة عمل أفضل بشأنها).

٢٥ - وعلاوة على ذلك، ونتيجة للاعتراف بالمخزون في إطار المعايير المحاسبية الدولية، تقوم الأمم المتحدة سنويا بالتحقق المادي من جميع المخزونات الحاضرة، فتأكد بذلك من وجود الضوابط المناسبة للتحقق من وجود المخزون ومدى صحة القيم المبلّغ عنها في البيانات المالية. والمعلومات المعززة المتولدة عن تحسين عملية إدارة الأصول متاحة لاتخاذ القرارات.

تعزيز المعرفة بالأصول غير الملموسة الموجودة

٢٦ - في الماضي، لم تكن الأمم المتحدة تعترف بالأصول غير الملموسة بطبيعتها. بيد أن المعايير المحاسبية الدولية تتطلب الاعتراف بهذه الأصول وفقا لمعايير معينة. وعند تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، حددت الأمم المتحدة عدة بنود غير ملموسة تستوفي معايير الاعتراف، منها براءات الاختراع وحقوق النشر والتراخيص ومختلف منتجات البرمجيات المطورة داخليا والمقتناة من الخارج. وقد تحسنت قدرة الأمم المتحدة الآن على تتبع ومراقبة هذه الأصول، التي ليس لها أي شكل مادي، الأمر الذي ساعد بدوره المنظمة في زيادة قدرتها على تخطيط احتياجاتها من تلك الأصول في المستقبل.

٢٧ - ويمكن الآن مجالس الإدارة أن ترى أن صافي القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة بلغت ١٠٥ ملايين دولار، منها مبلغ ٨٤ مليون دولار يتصل بنظام أوموجا، وذلك في الملاحظة ١٦ على البيانات المالية لعام ٢٠١٦ في المجلد الأول.

الاعتراف بالإيرادات في الوقت المناسب وتحسين إدارة الحسابات المستحقة القبض

٢٨ - نتيجة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، أصبح من الواضح أن الرصيد غير المسدد من الحسابات المستحقة القبض كان كبيرا، وأنه لا بد من إجراء تغيير في الاستراتيجية من أجل تحسين تحصيل هذه المبالغ المستحقة منذ مدة طويلة. وقد ساعدت هذه المعلومات الإدارة على تغيير وتحسين علاقتها مع الشركاء المنفذين والأطراف الأخرى. ومن فوائدها الأخرى الرصد الفعال للمواعيد المحددة لدفعات التبرعات والجداول الزمنية المحددة للمدفوعات في اتفاقات التمويل.

٢٩ - وتتطلب المعايير المحاسبية الدولية الاعتراف مسبقا بالتبرعات غير المشروطة في إطار الاتفاقات المتعددة السنوات، مما دفع الأمم المتحدة إلى إجراء استعراض كامل لاتفاقات التمويل التي أبرمتها من أجل التعرّف على التبرعات المتعلقة بالسنوات المقبلة التي يجب الاعتراف بها عند إبرام الاتفاقات. وعقب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، يعكس بيان المركز المالي بالكامل المبالغ المستحقة القبض بموجب الاتفاقات المتعددة السنوات، مما ييسر إعداد تنبؤات بالاحتياجات من النقدية، ويتيح أساسا شاملا لتحسين التخطيط واتخاذ القرارات التي يتخذها مديرو البرامج والجهات المعنية الأخرى فيما يتعلق بأنشطة المشاريع.

فعلى سبيل المثال، ورد مبلغ ٤٦٦ مليون دولار من التبرعات المستحقة القبض يتعلق بالترتيبات المتعددة السنوات في بيان المركز المالي في المجلد الأول في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ويقابل ذلك مبلغ ١٩٩ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وتعزى هذه الزيادة إلى مراعاة عدة اتفاقات رئيسية متعددة السنوات أبرمت في عام ٢٠١٦ والاعتراف بها مسبقاً على نحو كامل.

تحسين قياس الحسابات المستحقة القبض

٣٠ - لم تتطلب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة تقييم تقادم الحسابات المستحقة القبض من حيث الشك في إمكانية تحصيلها. وبموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجب على المنظمة أن تحدد الحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها وأن تقدر المبالغ التي قد لا يتم جمعها وتسجل مخصصاً في مقابل الحسابات المستحقة القبض لتخفيض المبلغ المدرج في بيان المركز المالي. وقد أدت الممارسة الجديدة المتمثلة في مراجعة تقادم الحسابات المستحقة القبض بصرامة أكبر، إلى زيادة التواصل مع الجهات المانحة لتنفيذ إجراء التحصيل لتحسين التدفق النقدي للمنظمة.

الإفصاح عن الأدوات المالية

٣١ - بحسب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تم تغيير أساس الاعتراف بالأصول والخصوم الاستثمارية من تاريخ التسوية (الأساس النقدي) إلى تاريخ التداول (أساس الاستحقاق). وهذا يوفر المزيد من المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب عن الحالة المالية للمنظمة والمخاطر التشغيلية.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، تتطلب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الإفصاح بصراحة أكبر عن التعرض لمخاطر العملات، وحساسية العملات، واستخدام الأدوات المالية المشتقة لإدارة مخاطر العملات. وهذا يساعد قارئ البيانات المالية على فهم أوجه التعرض المتصلة بالعملات المتنوعة ومخاطرها والنهج الذي تتبعه المنظمة في إدارة هذه المخاطر. وقد أدرج في الملاحظة ٣٠ في المجلد الأول من البيانات المالية لعام ٢٠١٦ تحليل لحساسية التعرض لمخاطر عملات اليورو والفرنك السويسري، يبين تأثير صافي الأصول/الفائض أو العجز في حال ارتفاع أو انخفاض بنسبة ١٠ في المائة في العملتين.

٣٣ - ومنذ عام ٢٠١٦، مثل صافي إيرادات صندوق النقدية المشترك بشكل حصري الإيرادات المتأتية من الأنشطة الاستثمارية. وسابقاً كانت تُدرج في إيرادات الاستثمار الرسوم المصرفية ومكاسب وخسائر تحويل العملات المتأتية من صناديق النقدية المشتركة. ولقد ساعد تصنيف تلك العناصر من إيرادات الاستثمار، على النحو الذي تقتضيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على تقديم صورة أكثر دقة لإيرادات الاستثمار والتكاليف التشغيلية، وعلى تيسير إجراء مقارنات الأداء بين الفترات.

تحسين الإبلاغ عن الخصوم

٣٤ - وكانت الأمم المتحدة قد أدخلت في البيانات المالية فعلاً بعض الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين، بموجب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. ومنذ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تم الإبلاغ عن كامل الالتزامات على أساس مفهوم الاستحقاق، مما أتاح للمنظمة وأصحاب المصلحة فيها استكمال الرؤية والفهم الأفضل لكل الالتزامات. وهذا يعني أن الخصوم المستقبلية المتعلقة بالخدمات المقدمة حالياً ترد في البيانات المالية. إن الخصوم المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وبالإجازة السنوية

وبالإعادة إلى الوطن تشكل ٩٧ في المائة من التزامات مستحقات الموظفين، في حين أن تعويضات العاملين والمرتبات والبدلات المستحقة لا تشمل إلا نسبة الـ ٣ في المائة المتبقية. وزادت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من الشفافية وأدت إلى زيادة الوعي بحجم الخصوم القائمة، وإلى توفر معلومات أفضل لصنع القرار. ومن الفوائد مؤخرًا القرار الذي اتخذته المنظمة للبدء في تمويل خصوم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة المتصلة بالأنشطة الخارجة عن الميزانية اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

إدماج المقارنة بين الميزانية والمبالغ الفعلية في البيانات المالية

٣٥ - على سبيل الامتثال الكامل للمعيار ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية: عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية، ترد في البيانات المالية مقارنة بين الميزانية والنفقات الفعلية المدرجة. وتقدم مقارنة كهذه عناصر لتقييم أداء المنظمة على مستوى رفيع من شأنها أن تسلط الضوء على أي مشاكل ذات أهمية في الأداء.

إنجاز عملية تحقيق الفوائد

٣٦ - منذ السنة الأولى التي أصدرت فيها الأمم المتحدة بيانات مالية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، خلصت المنظمة إلى أن تطبيق مجموعة المعايير المحاسبية الموضوعية بشكل مستقل وفق الأصول القانونية الصارمة والتي تتطلب الإفصاح الشامل عن المعاملات والعمليات:

(أ) يتيح إمكانية مقارنة المعلومات المالية بين المنظمات وتحسين تقييم المركز المالي والأداء المالي في المنظمة؛

(ب) يحسن شفافية وظهور الجوانب المالية الخاصة بعمليات المنظمة أمام إدارتها، وكذلك أمام الدول الأعضاء. ويؤوقع تحقيق فوائد رئيسية في مجال محاسبة الأصول في أعقاب وقف العمل بنظام غاليليو.

٣٧ - وقد أدت أيضاً المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى المزيد من الانضباط في توليد وإدارة وكشف المعلومات المطلوب إدراجها في كل من البيانات المالية والعمليات المالية، وأيضاً في العديد من العمليات خارج نطاق نظام أوموجا، مثل عمليات التحصيل الخاصة بالمطالبات القانونية وتنقية البيانات المتعلقة باتفاقات التبرعات. وقد أصبحت المعلومات متاحة للمديرين والموظفين عموماً بصورة متزايدة من أجل دعم عملية صنع القرار على جميع المستويات.

٢ - تعزيز الضوابط الداخلية

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت المنظمة تقدماً في تعزيز الضوابط الداخلية، إحدى الركائز الخمس لإطار استدامة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفقاً لنهجها المبين في التقرير المرحلي التاسع (انظر A/71/226، الفقرة ٣٥). ويستند هذا النهج إلى عملية توفير ضمانات على نطاق المنظمة لدعم إصدار بيان الرقابة الداخلية. وتتطلب هذه العملية بيانات ضمان سنوية من جانب جميع الإدارات والمكاتب والبعثات تؤكد أن الضوابط الداخلية موجودة وتعمل في مجالات اختصاص كل منها، وسيتم دعم المديرين، في تقييم الضوابط الداخلية في عملياتهم، بقوائم التقييم الذاتي، وعمود الاتصال والتدريب، وكذلك بالتدريب العملي.

٣٩ - وتخدم ركيزة الضوابط الداخلية غرضين مهمين. أولاً، تتيح الفرصة للمنظمة لإجراء تقييم متأنٍ وواعٍ للضوابط الداخلية تسترشد به في تحسين الممارسات الإدارية والإبلاغ الموثوق وبمكثتها من تقديم الدعم في هذا المضمار. ثانياً، من شأن هذا التقييم المستمر أن يسلط الضوء على الثغرات التي تتطلب من المنظمة أن تعدل من هيكلها ومسئولياتها وعملياتها وإجراءاتها، وأن يبرز الاحتياجات المحتملة في مجال التدريب.

٤٠ - وخلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، وفي الوقت الذي كانت الأعمال التحضيرية تجري فيه لدعم تنفيذ بيان عن الرقابة الداخلية في المستقبل، واجه العمل المتعلق بركيزة الاستدامة تأخيراً مدته ستة أشهر بالمقارنة مع الخطط الأصلية. وقد نتج التأخير عن مبادرات التغيير المتعددة التي لم يكن ممكناً أن يُضطلع بها في آن واحد لأن ذلك كان سيتطلب اهتمام نفس الأطراف وأصحاب المصلحة.

٤١ - وسيواصل الإطار المتكامل للمراقبة الداخلية لدى لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي أداء دوره باعتباره الأساس المفاهيمي للرقابة الداخلية للأمم المتحدة. ويجدر بالذكر في هذا السياق أن جميع الأنشطة ذات الصلة بالرقابة الداخلية داخل أي منظمة، تدفعها الأهداف التي تحددها المنظمة لنفسها في هذا الصدد. وبالنسبة للأمم المتحدة، حدد المراقب المالي تلك الأهداف في البند ٥-٨ (د) من النظام المالي. ويتطلب هذا البند أن تأخذ المنظمة بنظام للضوابط الداخلية مُصمم لتقديم ضمان معقول بشأن موثوقية الإبلاغ المالي، وضمان بشأن كون موارد المنظمة وأصولها مصانة وفقاً للإطار التنظيمي، من أجل الوفاء بغايات المنظمة وأهدافها.

٤٢ - وتم تكييف المبادئ والشروط الواردة في إطار لجنة المنظمات الراعية لتلائم السياق التنظيمي للأمم المتحدة تمكيناً للقيام، بصورة منظمة ومنسقة، بتقييم الضوابط الداخلية على نطاق المنظمة مقارنة بأهداف الرقابة الداخلية المحددة. واسترشدت عملية المسح هذه بأحدث وآخر نتائج مراجعة الحسابات التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات. وستعمل الضوابط بأكثر ما يمكن من الفعالية التشغيلية وستكون ملائمة للغرض خلال عام ٢٠١٧، بحيث يمكن بسهولة لفرادى الإدارات والمكاتب والبعثات في المستقبل أن تقيم وجود وأداء الضوابط الداخلية. وسيشكل التقييم الذاتي بدوره أساساً لبيانات الضمان من قبل جميع مكاتب المنظمة وسيؤدي في نهاية المطاف إليها.

٤٣ - ولا يمكن المغالاة في التشديد على قيمة إنشاء طريقة عملية وبيديه لتقييم الضوابط الداخلية، فالعملية هذه ستيسر التغيير وستزيد التقبل وستؤدي في النهاية إلى ضوابط أفضل. وتشمل المشاورات الإضافية المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والكيانات الممولة من خارج الميزانية في الأمانة العامة.

٤٤ - وتحقيقاً لهذه الغاية، من المتوخى أن تعتمد أداة فطنة ومرنة تسمح بتقييم على مستوى المنظمة وكياناتها للضوابط الداخلية، وما يتصل بذلك من تحليل وإبلاغ. وستبذل الجهود من أجل استخدام التطبيقات القائمة النظم والخصائص الوظيفية، والاستفادة منها، وذلك لتفادي الازدواجية، وتجزئ النظم والتطبيقات، ولإبقاء التكاليف عند حدها الأدنى.

٤٥ - إن عملية التقييم المذكورة أعلاه وضّحت أيضاً وبصورة أفضل أن جهود التواصل والتدريب ستكون بالغة الأهمية لدعم تعميم هذه العملية الجديدة، وسيتمتع الاضطلاع بتلك الجهود على مختلف المستويات الإدارية. وبالإضافة إلى مشاركة كبار المسؤولين، سيكون التدريب العملي والتواصل وتوفير المواد المرجعية ضرورياً لتوصيل المفاهيم والنهج المتبعة فضلاً عن الرسائل والمشاكل الرئيسية إلى الموظفين عموماً.

٤٦ - وقد أنشئ فريق استشاري صغير ومستقل معني بالضوابط الداخلية مكون من خبراء أكاديميين وممارسين من أجل تقديم المشورة بشأن الجوانب التقنية لتطبيق الإطار المفاهيمي في الأمم المتحدة.

٤٧ - وحتى الآن أظهرت التجربة بشكل واضح أن العديد من التحديات ما زالت ماثلة أمام هذا المشروع. فعلى سبيل المثال، إن العديد من المطالب التشغيلية والمحددة بحكم الولاية، والتي وضعت على عاتق جميع الكيانات، تجعل فعالية تكلفة الضوابط الداخلية وكفاءتها وتعريفها في غاية الأهمية. وعلاوة على ذلك، فإن جانب إدارة التغيير المتعلق بإدخال عملية جديدة استناداً إلى إطار أفضل الممارسات الدولية أثبت أنه أكثر صعوبة مما كان متوقعاً، لأنه يطرح مفاهيم ومصطلحات وعمليات جديدة، كلها تتطلب زيادة في جهود التواصل والتدريب الرامية إلى إنجاح هذه المبادرة.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة العليا والتغييرات الهيكلية التي تؤثر في البيئة الرقابية، مثل التطبيقات الإضافية لنظام أوموجا، وتقديم نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ومبادرات الإصلاح الإداري الجارية، كلها عناصر سيكون لها أثر أكبر على الضوابط الداخلية أكثر مما كان متوقعاً في البداية، لأنها يمكن أن تزيد من تغيير الأدوار والمسؤوليات والهيكل التنظيمية.

٤٩ - وقد وردت تعقيبات مهمة بشأن مكان وكيفية استيعاب وظيفة الضمان الموسعة داخل الكيانات. وتتطلب هذه الوظيفة تركيزاً مكرساً ووضوحاً يشمل العديد من المجالات الوظيفية. وفي ذلك الصدد، لا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية الوظيفة المركزية داخل مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لإجراء تقييم إداري فعال للضوابط الداخلية. ويمثل الرصد المتواصل والفحص الانتقائي والنظرة الأفقية للمشاكل الممكنة المتعلقة بالمراقبة السبيل الوحيد للوصول إلى ضوابط تخفيف كافية، وإقامة ثقافة إدارية تعلق أهمية على هذا المجال من مجالات العمل، بهدف تحقيق ولاية المنظمة لاستخدام الموارد التي أوثقت عليها وإخضاعها للمساءلة عنها.

٥٠ - ومن أجل المضي قدماً، ستُعقد سلسلة من حلقات العمل في عام ٢٠١٧ مع الكيانات المتعلقة بحفظ السلام وغير المتعلقة بحفظ السلام لزيادة تدريب المشاركين على المفاهيم والنهج ولتحديد المزيج الصحيح لضوابط التكاليف وصل الضوابط الداخلية وبيانات الضمان اللازمة المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك، ستستخدم مبادرات مختلفة من أجل إشراك كبار المديرين مع التركيز على مهام البيئة الرقابية.

٥١ - وبناء على الاعتبارات السابقة، بما فيها توافر الموارد المطلوبة، فقد انتقلت الجداول الزمنية المتعلقة بتنفيذ بيان الرقابة الداخلية إلى السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بالنسبة للكيانات المتعلقة بحفظ السلام وإلى ٢٠١٨ بالنسبة للكيانات غير المتعلقة بحفظ السلام.

٣ - إدارة الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٥٢ - يتطلب الإبقاء على الإطار التنظيمي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعايير المحاسبية الدولية) مستكماً تنفيذاً عملية مكرسة للتأكد من صحة جميع الوثائق الجديدة المتصلة بالسياسات وترجمتها إلى وثائق تنظيمية. وستتطلب إدارة الإطار التنظيمي ما يلي:

(أ) رصد عملية تطوير المعايير المحاسبية الدولية والمشاركة في هذه العملية؛

(ب) الإبقاء على إطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية وعلى التوجيهات

السياسية مستكماً؛

(ج) تقديم الدعم لمنظمات الأمم المتحدة الثلاث عشرة التي تصدر مجموعة من البيانات المالية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية؛

(د) توفير تدريب نظري للموظفين في مجال المحاسبة؛

(هـ) العمل مع المكاتب المتأثرة، لتقييم درجة الأثر على العمليات. وعلى سبيل المثال، يعمل فريق المعايير المحاسبية الدولية حالياً مع مكتب خدمات الدعم المركزية لجمع البيانات عن الأصول الموروثة عن النظم القديمة.

٥٣ - ويواصل مجلس المعايير المحاسبية الدولية وضع معايير جديدة كذلك لتغيير المعايير الموجودة واستكمالها. وفي الوقت الراهن، يعمل المجلس على ١٢ مشروعاً، سيكون لستة منها أثرٌ على الأمم المتحدة. إضافةً إلى هذه المشاريع الستة، يُتوقع أن يبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ مشروعٌ حول الأصول من الهياكل الأساسية سيكون له أثرٌ على الأمم المتحدة. وعندما ينتهي المجلس من إنجاز هذه المشاريع، سيتعين على الأمم المتحدة أن تعتمد المعايير في الفترة المحددة. وفي ما يلي المجالات الرئيسية التي يجري حالياً وضع معايير بشأنها:

(أ) البنود الموروثة عن النظم القديمة: يجري حالياً وضع معيار ستكون له آثار كبيرة على صعيد الإبلاغ المالي، نظراً إلى الحجم الكبير للبنود التي تحتفظ بها الأمم المتحدة موروثةً عن النظم القديمة. وفي الوقت الراهن، لا تتطلب المعايير المحاسبية الدولية الاعتراف بهذه الأصول في البيانات المالية، كما أن الإفصاح في الملاحظات هو مسألة اختيارية. وبموجب المعيار الجديد، سوف يصبح الاعتراف بهذه الأصول إلزامياً. وفي كثير من الحالات، لا توجد أصول قابلة للمقارنة يمكن استخدامها لتحديد القيمة، وبالتالي، سيتعين توظيف خبراء في مجال التقييم. ولذا، فإن من الأهمية بمكان أن تشارك الأمم المتحدة في وضع هذا المعيار؛

(ب) عقود الإيجار: عند اكتمال هذا المشروع، سيحلّ معيار جديد من المعايير المحاسبية الدولية محلّ المعيار ١٣: عقود الإيجار. وفي حين أنّ جميع عقود الإيجار التشغيلي تُسجّل حالياً كمصروفات، سيتعين بموجب المعيار الجديد الاعتراف بجميع عقود الإيجار التي تكون مدتها أكثر من سنة واحدة كعقود إيجار تمويلي والإبلاغ عن الأصول والخصوم المتصلة بها في متن البيانات المالية. ومن المتوقع إصدار مشروع عرض (النسخة الأولى من المعيار الجديد) في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧؛

(ج) الإيرادات، والمصروفات غير التبادلية: سيكون لهذين المشروعين أثر على الإيرادات من التبرعات وما يقابلها من حسابات مستحقة القبض، وسيغيطان الحالات التي تنشأ فيها التزامات وخصوم على الجهات المانحة، وسيحددان طُرُق قياس الخصوم. ويُتوقع أن يكون لذلك، بدوره، أثر على المنح والتحويلات الأخرى؛

(د) الأدوات المالية: يهدف هذا المشروع إلى استكمال المعيار ٢٩ من المعايير المحاسبية الدولية: الأدوات المالية: الاعتراف والقياس؛ وتعديل المعيار ٢٨: الأدوات المالية: العرض؛ والمعيار ٣٠: الأدوات المالية: الإفصاحات. وسيكون للمشروع أثر على المحاسبة والإبلاغ في الأمم المتحدة بشأن صندوق النقدية المشترك وأصول مالية أخرى. ومن المتوقع إصدار مشروع عرض بعد اجتماع مجلس المعايير المحاسبية الدولية في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وإصدار المعايير المنقّحة بحلول آذار/مارس ٢٠١٨؛

(هـ) قياس القطاع العام: يهدف هذا المشروع إلى إصدار معايير محاسبية معدّلة مع متطلبات منقّحة للقياس عند الاعتراف الأولي، والقياس في مرحلة لاحقة، والإفصاح المرتبط بالقياس؛ وإلى تقديم إرشادات أكثر تفصيلاً بشأن تنفيذ تكلفة الاستبدال؛ ومعالجة مسائل تكاليف المعاملات. وسيكون للمشروع أثر على قياس أصول الأمم المتحدة وخصومها؛

(و) الأصول من الهياكل الأساسية: يستعد المجلس لبدء مناقشات بشأن هذا المشروع الذي يُتوقع أن يكون له أثر على الأمم المتحدة.

٥٤ - ولا يزال امتثال الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية يتأثر بالمعايير الجديدة والمستكملة الصادرة عن المجلس. ولذلك، ينبغي توفير موارد مكرسة للقيام، بشكل مستمر، برصد المعايير والمشاركة في وضعها وترجمتها إلى إطار السياسات للمعايير المحاسبية الدولية وإلى إرشادات مؤسسية ووثائق أخرى متعلقة بالسياسات، بغية كفالة الامتثال المستمر للمعايير المحاسبية الدولية.

٤ - تعزيز نظام أوموجا باعتباره العمود الفقري للمحاسبة والإبلاغ للممثلين للمعايير المحاسبية الدولية

٥٥ - لا يزال نظام أوموجا بمثابة العمود الفقري لاستدامة المعايير المحاسبية الدولية على المدى الطويل، وهو ما يتطلب إدخال تحديثات مستمرة على الدليل المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية ولنظام أوموجا، وتعزيز تنفيذ عملية البيانات المالية آلياً، ونشر نظام أوموجا للمحاسبة المتصلة بالأصول في البعثات الميدانية، كما يتطلب مساهمات كبيرة في مسار عمل التحسين المستمر لنظام أوموجا.

الدليل المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية ولنظام أوموجا

٥٦ - يُدرج الدليل المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية ولنظام أوموجا سياسات المعايير المحاسبية الدولية وعمليات وأنشطة نظام أوموجا في موقع واحد، بحيث يكون تحت تصرف المستخدمين والمدبرين مستودعاً من البيانات، على نطاق المنظمة ككل، يساعدهم في كل جانب من جوانب عملهم المتصل بالمحاسبة المالية. ويتيح الدليل لكل مستخدم وكل موظف في الأمم المتحدة الذهاب إلى موقع واحد، واختيار موضوع، والاطلاع على سياسة الأمم المتحدة بشأن المعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة بهذا الموضوع، واتباع العملية التي تناسبه والمعروضة مراحلها بالترتيب، وذلك من أجل إتمام المعاملات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية في نظام أوموجا.

٥٧ - وتم إنشاء موقع شبكي سهل الاستعمال مكرس لعرض هذا الدليل، مما يسمح بالوصول إلى المعلومات المطلوبة في أي وقت كان. ويعرض الموقع الشبكي الحالي أيضاً وثائق هامة تتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية، بما فيها إطار السياسات العامة، ووثائق الإرشادات المؤسسية المتعلقة بالمعايير، والخطة والدليل المعيّنين بتحقيق فوائد المعايير، فضلاً عن وصلة للأدلة المتصلة بالمعايير.

٥٨ - وسيتعين على فريق المعايير المحاسبية الدولية بذل جهود متواصلة ومخصّصة للإبقاء على الدليل مستكملاً ليعكس تطورات المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا.

التشغيل الآلي للبيانات المالية (تخطيط الأعمال وتوحيدها)

٥٩ - بعد صدور التقرير المرحلي التاسع، تم إطلاق المشروع الفرعي المتعلق بتخطيط الأعمال وتوحيدها، وهو يُنفذ بهدف التشغيل الآلي لعملية إعداد البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية

لدى الكيانات المصدرة للبيانات المالية وتستخدم نظام أوموجا في الأمانة العامة. وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، كانت البيانات المالية عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (المجلد الثاني) أول بيانات تصدر في إطار هذا المشروع الفرعي، وتم استكمالها بحلول الموعد النهائي في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٦٠ - إنَّ البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية، كما ترد في المجلد الأول، والمتصلة بالأمم المتحدة وغيرها من الكيانات المصدرة للبيانات المالية من غير عمليات حفظ السلام (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز التجارة الدولية، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين)، عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قد تمَّ إعدادها بنجاح في إطار المشروع الفرعي المتعلق بتخطيط الأعمال وتوحيدها، وقد استُكملت بحلول الموعد النهائي في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧. ولاحقاً، في عام ٢٠١٧، سيجري إعداد بيانات مالية للمجلد الثاني، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك في إطار المشروع الفرعي، للسنة الثانية على التوالي.

٦١ - وأدَّى استخدام تخطيط الأعمال وتوحيدها إلى تبسيط عملية إعداد بيانات مالية موحدة، مما خفض الوقت اللازم لذلك. وجميع البيانات والتسويات التي تمَّ تحميلها تُوثَّق بالكامل ويجري تخزينها ضمن سجل مراجعة خاص بها، مما يتيح عرضاً مركزياً موحداً للبيانات الواردة في نظام أوموجا. ونتيجة لزيادة التشغيل الآلي في عملية التوحيد، تُوجَّه الآن الموارد نحو إنجاز مزيد من العمل التحليلي. كما أنَّ الانخفاض في الأخطاء في العمل اليدوي يعتبر ميزة إضافية ناجمة عن استعمال تخطيط الأعمال وتوحيدها.

٦٢ - وتتضمن المرحلة التالية من التشغيل الآلي لعملية إعداد البيانات المالية إدارة الإفصاحات والملاحظات، وهو ما يُتوقع أن يسفر عن إفصاحات في الملاحظات منسّقة لجميع كيانات الأمانة العامة المصدرة للبيانات المالية والمستخدمة لنظام أوموجا.

خطة نشر نظام أوموجا لإجراء المحاسبة المتعلقة بالأصول في البعثات الميدانية

٦٣ - حالياً، تُدار المعدات وأصول المخزونات في كلِّ من بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في نظام غاليليو. ويُستخدم نظام غاليليو لتتبع معلومات مفصّلة، بما في ذلك التكاليف، وانخفاض القيمة، والعمر الإنتاجي.

٦٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، سترُجّل الممتلكات والمنشآت والمعدات وأصول المخزونات في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة إلى نظام أوموجا. وسينفي هذا النشر لنظام أوموجا الحاجة إلى إعداد تقارير عن المعدات وأرصدة المخزونات باستخدام نظام غاليليو ومن ثمَّ عرضها يدوياً في نظام أوموجا من أجل إعداد البيانات المالية. وسيتيح تحويل هذه الأرصدة عرضاً أرصدة الأصول الثابتة وأرصدة المخزونات بشفافية في بيان المركز المالي وبالوقت الحقيقي، مما يتيح الرصد بقدر أكبر من الفعالية. ومن شأن ذلك أن يسفر عن تحسين إدارة الأصول، نظراً إلى توفّر معلومات مفصّلة بسهولة وعلى الصعيد المركزي لأغراض العمليات المالية والتنفيذية والعمليات المتعلقة بالميزانية.

التحسين المستمر لنظام أوموجا

٦٥ - ينبغي الحفاظ على البيانات الرئيسية الخاصة بالحاسبة المالية في نظام أوموجا، وينبغي دعم إجراء تغييرات تتعلق بالبيانات الرئيسية الجديدة. ويشمل ذلك الاستعراض والموافقة أو الرفض بشأن الطلبات المتصلة بالحسابات الجديدة لدفتر الأستاذ العام، وهي تغييرات على جداول الحسابات؛ والتنسيق مع كل من شعبتي الميزانية في مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات حول حسابات دفتر الأستاذ العام التي تؤثر في الميزنة؛ والتنسيق مع فريق أوموجا حول تشكيلة حسابات دفتر الأستاذ العام الجديدة التي تمت الموافقة عليها.

٦٦ - ويقدم مستخدمو نظام أوموجا باستمرار طلبات لإجراء تغييرات إما لتحسين كفاءة المعاملات وإما لتوفير معلومات أفضل عن الإدارة. ويجب إجراء تجارب كثيرة لضمان ألا تسفر التغييرات المقترحة على العمليات عن عرقلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية. وسيطلب هذا الأمر التنسيق داخل فريق أوموجا وأحياناً في جميع المجالات الوظيفية، بما في ذلك المشتريات، واللوجستيات، وتقديم الخدمات، والسفر، والموارد البشرية، والخزانة.

٦٧ - والتحسين المستمر لنظام أوموجا بالغ الأهمية بالنسبة إلى استدامة المعايير المحاسبية الدولية، وسيستمر فريق المعايير المحاسبية الدولية بالعمل عن كئيب مع فريق أوموجا على إدخال مزيد من التحسينات على نظام أوموجا، من أجل ضمان استدامة هذه المعايير في الأجل الطويل.

٥ - التدريب وتنمية المهارات

٦٨ - يشكّل عنصر التدريب وتنمية المهارات جزءاً لا يتجزأ من جميع الجهود الرامية إلى استدامة المعايير المحاسبية الدولية، ويشمل توفير تدريب متخصص حول المعايير المحاسبية الدولية متاح على منصة التدريب في نظام إنسبيرا، وتدريباً حول التوعية بأهمية تحقيق الفوائد من تطبيق تلك المعايير. إضافةً إلى ذلك، يساعد الدليل المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا، المتوفر إلكترونياً، الموظفين عموماً على أداء وظائفهم بطريقة ممتثلة للمعايير، وعلى مواكبة التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت المنظمة نشر الخطط الرامية إلى اعتماد بيان للرقابة الداخلية ووضع عملية لتوفير الضمانات استناداً إليه.

٦٩ - وحقق البرنامج التجريبي الرامي إلى التأهيل المهني للموظفين في مجال المالية تقدماً محدوداً، مع متابعة مرشحين اثنين فقط تأهيلاً مهنياً في المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة، بما أن المبادرة كانت مكبوحة بفعل القيود المفروضة على الميزانية. واستناداً إلى التعليقات الإيجابية الواردة من المرشحين، تعمل المنظمة لتوسيع نطاق المشروع التجريبي قبل الشروع في برنامج رسمي تمشياً مع سياستها المتعلقة بالتعلم والتطوير. وستضع المنظمة في اعتبارها توافر الموارد البشرية والمالية في معرض نظرها في الخيارات المتاحة للتعاون مع المنظمات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والتي لديها برامج مماثلة.

٧٠ - ومع تحوّل أوموجا إلى سجل تدويني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستثناء في ما يتعلق بمعاملات المعدات والتي ما زالت تُسجل في نظام غاليليو، ركزت المنظمة على تدريب الموظفين في جميع العمليات الرئيسية المنقّدة في نظام أوموجا. وهدف التدريب إلى تمكين المشاركين من فهم العمليات من بدايتها إلى نهايتها، وفهم نقاط التكامل، والقيام بمعاملات أساسية ومعقدة، بما في ذلك إعداد التقارير وتسيير المعاملات

ذات الصلة؛ وإلى تشخيص الأخطاء المتكررة من جانب المستخدمين وحلّها، وتقديم الطلبات عن طريق البطاقات في نظام iNeed. وجرى تقديم مجموعة من الدورات التدريبية حول وحدات أو موجا، كتلك المتعلقة بالحاسبة المالية وإدارة الأموال وإدارة المنح وإشراك الموظفين في اختبار التغييرات المدخلة على نظام أو موجا، وذلك بغية ضمان إلمام الموظفين على مختلف المستويات إماماً تاماً باستخدام النظام.

٧١ - وقدمت حلقة العمل السنوية المخصصة لكبار موظفي الميزانية والشؤون المالية في بعثات حفظ السلام، المنعقدة في برينديزي، بإيطاليا، وحلقة العمل المخصصة لكبار موظفي الشؤون المالية في الكيانات غير المتعلقة بعمليات حفظ السلام، المعقودة في نيروبي، تدريباً متعمقاً حول عملية إعداد البيانات المالية والأنشطة الإلزامية لإقفال الحسابات، كما ضاعفت الحلقتان التركيز على القضايا المتعلقة بالضوابط الداخلية وعلى نشر الخطط لاعتماد بيان للرقابة الداخلية. وإضافة إلى جوانب محددة من التدريب على الرقابة الداخلية، كانت الحلقتان بمثابة منصة أسهمت فيها الجهود الأوسع نطاقاً المبذولة لإدارة التغيير والتدريب في تعميق الفهم العام لدى المنظمة بشأن الضوابط الداخلية. وخلال الحلقتين، جرى تناول دراسات حالات إفرادية استناداً إلى سيناريوهات من الأمم المتحدة، من أجل تعريف المشاركين بالمخاطر الرئيسية والضوابط اللازمة في إطار تحقيق أهداف الأمم المتحدة المتعلقة بالإبلاغ المالي. وحضر كلاً من الحلقتين نحو ٣٠ مشاركاً من كيانات من عمليات حفظ السلام وأخرى من خارجها. وستستخدم النتائج التي توصلت إليها الحلقتان لإنشاء مستودع للمعارف بشأن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة في ما يتصل بالضوابط الداخلية وبشأن الإجراءات الرئيسية اللازمة لإدارة هذه المخاطر.

٧٢ - ومن المقرر الاضطلاع بأنشطة متنوعة لتدريب المديرين والموظفين عموماً، بالاشتراك مع كيانات من عمليات حفظ السلام وخارجها، بدءاً بتنفيذ أنشطة رفيعة المستوى مع رؤساء الإدارات والمكاتب والبعثات، وصولاً إلى تدريب الموظفين عموماً حول المسؤوليات والمتطلبات المتعلقة بالرقابة الداخلية.

هاء - ميزانية المشروع ونفقاته في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧

٧٣ - وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٣/٦٠، على الموارد التي طُلبت لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٤ - ويقدم الجدول أدناه تفصيلاً لإجمالي النفقات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، موزعاً حسب مصدر التمويل. وقد بلغت الميزانية الإرشادية لمشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ٢٧ مليون دولار، قبل التخطيط التفصيلي لأنشطة الاستدامة، ويتألف هذا المبلغ من ١٢,٨ مليون دولار من حساب الدعم، و ١٠ ملايين دولار من الميزانية العادية، و ٤,٢ ملايين دولار من الموارد الخارجة عن الميزانية (انظر: A/67/564، الفقرة ١٧). وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، بلغت النفقات الفعلية ٢٦,٢ مليون دولار، فيما عدا ٤,٢ ملايين دولار من النفقات المتراكمة في إطار الأموال الخارجة عن الميزانية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بلغت النفقات المقدرة ٢٦,٨ مليون دولار.

ميزانية ونفقات مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في الأمم المتحدة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	النفقات المتوقعة ^(د)		مجموع النفقات الفعلية ^(ب)		النفقات ^(ج)	
	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٧	يونيو ٢٠١٧	يونيو ٢٠١٧	٢٠١٥-٢٠١٦
الميزانية العادية						
الوظائف	٦ ١١١,٥	٢٧٧,٣	٤٥٥,٠	٥ ٨٣٤,٢	٥٩٥,١	٥ ٢٣٩,١
المساعدة المؤقتة العامة	٩٤٦,٦	٢,٤	٢,٤	٩٤٤,٢	-	٩٤٤,٢
الخبراء الاستشاريون	٢٧٦,٩	-	-	٢٧٦,٩	٤,٠	٢٧٢,٩
السفر	٤٠٢,٦	٣٨,٢	٤٢,٠	٣٦٤,٤	٥٠,٦	٣١٣,٨
الخدمات التعاقدية	٩٠,٤	١,٥	١,٥	٨٨,٩	١٤,٩	٧٤,٠
أخرى	١٩٦,٨	٤,٥	٧,٢	١٩٢,٣	١٠,٤	١٨١,٩
الباب ٢٩ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٨٠٢٤,٨	٣٢٣,٩	٥٠٨,١	٧٧٠٠,٩	٦٧٥,٠	٧٠٢٥,٩
الباب ٣١، الأنشطة المشتركة التمويل	٢ ٢٥٥,٨	٢٨٩,٢	٢٨٩,٢	١ ٩٦٦,٦	١٨,٦	١ ٩٤٨,٠
المجموع الفرعي	١٠ ٢٨٠,٦	٦١٣,١	٧٩٧,٣	٩ ٦٦٧,٥	٦٩٣,٦	٨ ٩٧٣,٩
حساب دعم عمليات حفظ السلام						
المساعدة المؤقتة العامة	٥ ٦٣٨,٧	-	-	٥ ٦٣٨,٧	٩٧٨,٢	٤ ٦٦٠,٦
الخبراء الاستشاريون	٩٤٨٢,٤	-	-	٩ ٤٨٢,٤	١ ٥٧٦,٣	٧ ٩٠٦,١
السفر	١ ٣١٩,٧	-	-	١ ٣١٩,٧	١٩٣,٨	١ ١٢٥,٨
أخرى	٩٢,٩	-	-	٩٢,٩	٥٤,٣	٣٨,٦
المجموع الفرعي	١٦ ٥٣٣,٧	-	-	١٦ ٥٣٣,٧	٢ ٨٠٢,٦	١٣ ٧٣١,١
المجموع	٢٦ ٨١٤,٣	٦١٣,١	٧٩٧,٣	٢٦ ٢٠١,٢	٣ ٤٩٦,٢	٢٢ ٧٠٥,٠

(أ) النفقات على أساس الميزانية.

(ب) النفقات الفعلية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، كما هي في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧.

(ج) لا تشمل النفقات المقدرة التراكمية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ نفقات اللجان الإقليمية والمكاتب الموجودة خارج المقر، البالغة ٤,٢ ملايين دولار في إطار الموارد الخارجة عن الميزانية.

(د) المخصصات لعام ٢٠١٧، مطروحا منها النفقات في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

ثالثا - المعايير المحاسبية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة

٧٥ - أُنجزت أربع وعشرون مؤسسة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية بنجاح، وهي لا تزال تتلقى آراء غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات. وتبين هذه النتائج قدرة منظومة الأمم المتحدة على مواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، التي لا تزال تتطور من خلال التغييرات في المعايير على أساس منتظم من أجل تحسين نوعية الإبلاغ المالي وبالتالي زيادة الشفافية والمساءلة.

٧٦ - وتركز فرقة عمل منظومة الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية حالياً على دعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وجني الفوائد المقررة منها، بما في ذلك زيادة إمكانية المقارنة بين سياسات الإبلاغ المالي وممارساته على نطاق المنظومة. وتطرح بعض هذه الأنشطة في فترة ما بعد التنفيذ عدداً من التحديات.

٧٧ - ويتمثل أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في الحفاظ على الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية في التعاون الجاري بين فرقة العمل ومجلس المعايير المحاسبية الدولية، الذي يواصل استكمال المعايير وإصدار التوجيهات استجابةً لاحتياجات المستخدمين والبيئات المتغيرة، ويلتمس تعليقات الجمهور قبل وضع الصيغة النهائية لمعيار من المعايير. وتشمل الأنشطة الرئيسية للفريق المعني بمشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية على نطاق المنظومة، فيما تشمله، رصد عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية وإحاطة أعضاء فرقة العمل بالبيانات الجديدة والمشاريع المقبلة، وتقديم التعليقات إلى المجلس نيابة عن منظومة الأمم المتحدة. وتتمثل مشاريع المجلس الحالية التي يُحتمل أن ينجم عنها أثر هام بالنسبة للإبلاغ المالي داخل منظومة الأمم المتحدة في عدة مشاريع من قبيل عقود الإيجار، والأصول الموروثة عن النظم القديمة، والأدوات المالية، والإيرادات المتأتية من المعاملات التبادلية وغير التبادلية والمصروفات غير التبادلية. وقد شكل تفسير المعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالمعاملات غير التبادلية وتطبيقها تحدياً كبيراً للمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وما برح موضوعاً للتعاون مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للتأكد من أن يتناول المجلس خصائص المنظمات الدولية غير الربحية باعتبارها متميزة عن الحكومات.

٧٨ - وبغية التعامل مع تنوع الإبلاغ المالي على نطاق منظومة الأمم المتحدة، نظمت فرقة العمل مجموعات تركيز مواضيعية بقيادة المنظمات الأعضاء وبدعم من الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير الدولية على صعيد المنظومة. وفي عام ٢٠١٦، استعرضت هذه الأفرقة المواضيعية المجالات التالية وقدمت النتائج التي توصلت إليها إلى فرقة العمل لكي تنظر فيها وتقرها: (أ) تحليل الترتيبات المشتركة الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ٣٤ إلى ٣٨، بشأن تغطية الفوائد المحصلة في الكيانات الأخرى؛ (ب) النموذج المنقح لاضمحلال قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات، وإقرار التفتيح المتعلق بالعمر الاقتصادي النافع، (ج) مواءمة المنهجيات المستخدمة في محاسبة وتقييم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، (د) استخدام مصطلحات موحدة للبيانات المالية التي تصدرها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويواصل بعض المجموعات هذه أنشطته في عام ٢٠١٧. وهذه الجهود هامة للمواءمة بين الممارسات المحاسبية وتحسين إمكانية مقارنة البيانات المالية.

٧٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أيدت شبكة المالية والميزانية الصيغة المنقحة لاختصاصات فرقة العمل التي جرى تكييفها مع التركيز على مرحلة ما بعد التنفيذ. وشملت التغييرات التي أُدخلت تنقيحاتٍ تكفل أن تكون الاختصاصات واسعة النطاق بما يكفي لتغطية الأنشطة المقبلة لفرقة العمل، ولتغيير إجراءات انتخاب الرئيس ونائب الرئيس، وإلغاء الشرط الإلزامي بعقد اجتماعين لفرقة العمل في السنة.

٨٠ - وأقرت شبكة المالية والميزانية في آذار/مارس ٢٠١٧ الميزانية المقترحة لمشروع المعايير المحاسبية الدولية على نطاق منظومة الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وتضمنت الميزانية الاحتياجات المتعلقة بوظيفة برتبة ف-٥. ويشمل دور فريق المشروع ما يلي: (أ) تقديم الدعم إلى فرقة العمل عن طريق تيسير الاجتماعات والتواصل مع اللجان الرفيعة المستوى والمراجعين الخارجيين؛ (ب) رصد أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك عن طريق حضور اجتماعاته الفصلية بقدر الإمكان؛ (ج) دعم

تحليل وإدارة التنوع في التقارير المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية؛ (د) توفير التوجيه والدعم في المجالات ذات الأهمية الخاصة التي حددتها فرقة العمل.

رابعاً - آفاق المستقبل

٨١ - حتى نهاية عام ٢٠١٦، أعدت الأمم المتحدة، وقدمت، بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية تغطي جميع الكيانات الثلاثة عشر المقدمة للتقارير لمدة ثلاث سنوات متتالية عن عمليات حفظ السلام حتى السنة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وللعمليات غير المتعلقة بحفظ السلام حتى السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وحصلت جميع البيانات المالية على رأي غير مشفوع بتحفظات من جانب مراجعي الحسابات. وأحدثت البيانات المالية المقدمة عن عمليات حفظ السلام، للسنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، هي الآن قيد المراجعة.

٨٢ - وهذا الإنجاز الكبير هو تأكيد على التزام المنظمة القوي وجهودها الحثيثة الرامية إلى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وقدرتها على أن تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وقد اكتسبت الأمم المتحدة زخماً كبيراً في تحديث ممارساتها، وإتاحة مزيد من المعلومات للإدارة والدول الأعضاء، ورصد أدائها استناداً إلى المعلومات الجديدة الناشئة عن المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا. وبما أن هذا الإصلاح عملية مستمرة، يمكن توقع أن يستمر تحقيق الفوائد وأنها ستكون كبيرة. ويلزم الوقت لتحقيق الفوائد تحقيقاً كاملاً، وتلزم موارد مخصصة من أجل استدامة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية.

٨٣ - ويعرقل هذه النظرة الإيجابية أحد المخاطر المحددة حديثاً، والتي نوقشت في الفرع ثانياً-جيم أعلاه، وهو خسارة المهارات التقنية المتخصصة وإلغاء الوظائف المرتبطة بالمعايير المحاسبية الدولية. وفي ضوء العوامل التالية: (أ) المستوى العالي من النشاط في مجلس المعايير المحاسبية الدولية، واستمرار التغييرات المدخلة على المعايير المحاسبية الدولية التي تتطلب التحليل من جانب الموظفين الماليين من حيث تأثيرها على عمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، (ب) الأنشطة المطلوبة لتنفيذ عملية الضمان واستدامتها من أجل تعزيز الضوابط الداخلية، (ج) النشر المقبل للتوسعة ٢ لنظام أوموجا، والذي سيزيد من التعقيد، كما سيزيد إلى حد كبير من الحاجة إلى الدعم، لا سيما في مجال محاسبة أصول البعثات، فإن من الواضح أن مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات لن يكون قادراً على استيعاب جميع الأنشطة الرئيسية المحددة في التقرير المحلي التاسع باعتبارها بالغة الأهمية في دعم استدامة المعايير المحاسبية الدولية. وهذا يعرض للخطر فعالية استدامة هذه المعايير في الأمم المتحدة. وهذا الخطر، وهو أمر محتمل جداً دون توفر القدرة الكافية، سوف يزيد من احتمال عدم الاضطلاع بالأنشطة الضرورية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية أو مواكبة هذه الأنشطة، ويمكن أن يؤدي إلى صدور آراء مراجعي الحسابات مشفوعةً بتحفظات، وما يصاحب ذلك من آثار سلبية.

٨٤ - وفي الفقرة ٧٩ من التقرير المحلي التاسع، أشير إلى أن هيكل الدعم ضروري للاضطلاع بأنشطة الاستدامة في أربعة مجالات حاسمة بالنسبة لاستمرار الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وهي: السياسة المحاسبية، وتنسيق نظام أوموجا، ومحاسبة الأصول، والضمان والرصد.

٨٥ - وبالإضافة إلى الوظائف الحالية في شعبة الحسابات التي تمت إعادة تشكيلها من أجل الوفاء ببعض المتطلبات الجديدة، تلزم ست وظائف (١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ من فئة

الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) للتعامل مع الأنشطة البالغة الأهمية المحددة في الفقرة ١٧ أعلاه. وأُقرت بالفعل ثلاث من هذه الوظائف (١ ف-٥، و ١ ف-٤ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في إطار الملاك الوظيفي لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، واقتُرح نقلها من توجيه التنفيذ والإدارة إلى العنصر ٣، المحاسبة والاشتراكات والتقارير المالية، في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، بغية توحيد جميع وظائف الاستدامة في إطار المعايير المحاسبية الدولية. وقد طُلبت الوظائف الثلاث المتبقية في إطار حساب الدعم للفترة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، وتمت الموافقة على وظيفة واحدة فقط.

٨٦ - ويشكل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية وتنفيذ نظام أوموجا اثنين من أكبر المشاريع التحويلية التي اضطلعت بها الأمانة العامة بنجاح، وهما مترابطان في عدد من الأمور. فالمشروعان يتيحان للمنظمة نظرة شاملة عن البيانات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك البيانات المتعلقة بالموظفين والحسابات المستحقة الدفع والمدفوعات وتعبئة الموارد والاستفادة منها واستهلاك الميزانية وتوافر الأموال في جميع الكيانات ومصادر التمويل والالتزامات وإيصالات السلع والاتفاقات المتعلقة بالتبرعات وبيانات السفر، الأمر الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة. ويعتمد الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية وتحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية على عمليات نظام أوموجا، بينما يتوقف تصميم عمليات نظام أوموجا وتحقيق فوائد نظام أوموجا على إقامة سياسات محاسبية واضحة وبسيطة ومتسقة لجميع كيانات الأمانة العامة. ومن السابق لأوانه في هذه المرحلة الحرجة سحب موارد المعايير المحاسبية الدولية المكرسة للحفاظ على تلك المعايير على المدى الطويل، فذلك يؤدي إلى التآكل الفوري للفوائد التي تراكمت بشق الأنفس على مدى عمر المشروع، وإلى زيادة احتمال صدور آراء مراجعي الحسابات مشفوعةً بتحفظات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن سحب هذه الموارد يضر بالتنسيق مع فريق أوموجا الذي لا غنى عنه في تطوير العمليات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية، بالنسبة لعدد كبير من عمليات التوسعة ٢ لنظام أوموجا التي سيستمر تصميمها وبنائها ونشرها خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩. وعلاوة على ذلك، سوف تتبدد على الفور المهارات التقنية المتخصصة التي بنيت بصورة تدريجية على مدى عمر مشروع المعايير المحاسبية الدولية من خلال فقدان الموظفين، ولن يكون من السهل تعويضها لأنها مهارات لا تتوفر بسهولة داخليا أو خارجيا.

٨٧ - وقد جرى اقتسام تكاليف تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، والحفاظ على الامتثال، بين الميزانية العادية والميزانيات التي تمول عمليات حفظ السلام، وهي أكبر الجهات المستفيدة من المعايير المحاسبية الدولية. ونتج عن التصنيف الموحد للممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزون، وعن إدماج المشتريات مع المخزون والأصول، إنفاذ المساءلة عن هذه الأصول، الأمر الذي لا يفيد عمليات حفظ السلام فحسب، بل أيضا البعثات السياسية الخاصة واللجان الإقليمية والمقر الرئيسي والمكاتب الموجودة خارج المقر. وبالنظر إلى أن التقارير الأخيرة الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات تشير إلى أوجه قصور كبرى في إدارة الأصول ومحاسبة الأصول، فإن المنافع المتأتية عن اتساق وتحسين محاسبة الأصول والمساءلة تفوق بكثير الاستثمار في الوظائف المطلوبة في إطار حساب الدعم وفي الميزانية البرنامجية. وبدون القدرة على استدامة المعايير المحاسبية الدولية، سيتعرض للخطر الشديد بيان مشروع الرقابة الداخلية المشار إليه في البند الثاني - دال - ٢ أعلاه، وهو مسعى كبير، ومن المحتمل تأجيله أو خفضه؛ وسيتعين على الإدارة أن تنقل مهام الدعم التي تركز حاليا على بعثات حفظ السلام، وأن تنشئ، بالتوازي، قدرة في البعثات

على الاضطلاع بتلك المسؤوليات. وسيطلب ذلك أن تضطلع بعثات حفظ السلام بمسؤوليات وبمساءلة إضافيتين.

٨٨ - وسيفرض المزيد من التخفيض في وظائف المعايير المحاسبية الدولية القائمة عبئاً خطيراً على المنظمة، ويجب النظر في الآثار المبينة أعلاه في مجملها. ولا يمكن المغالاة في الخطر الحقيقي المتمثل بصدور آراء مراجعي الحسابات مشفوعةً بتحفظات نتيجة لعدم القدرة على القيام بالأنشطة الضرورية للامتثال للمعايير المحاسبية الدولية أو على مواكبتها بسبب عدم الموافقة على الموارد المطلوبة.

خامسا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

٨٩ - الجمعية العامة مدعوة إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير النهائي بشأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك خطة دعم مواصلة الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، فضلاً عن التحديات المترتبة عليها.